Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.24/Rev.1
البند 7(هـ) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5-6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

من أجل

المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صفصاف

Document # 227992
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع الجزائر	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	الأساس المنطقي ونهج المشروع	6
جيم –	أهداف المشروع ونطاقه	6
دال –	عناصر المشروع	7
هاء –	التكاليف والتمويل	9
واو –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	9
زاي –	التنظيم والإدارة	12
حاء –	المبررات الاقتصادية	12
طاء –	المخاطر	13
ياء –	الأثر البيئي	14
كاف	السمات الابتكارية	14
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**14**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**15**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**17**

APPENDIXES — الذيــول

الصفحة

1 — I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 — II. PREVIOUS IFAD LOANS

الثاني – قروض الصندوق السابقة

3 — III. CADRE LOGIQUE (LOGICAL FRAMEWORK)

الثالث – الإطار المنطقي

7 — IV. COÛTS ET FINANCEMENT (COSTS AND FINANCING)

الرابع – التكاليف والتمويل

9 — V. ORGANIGRAMME DU PROJET (CHART OF THE PROJECT ORGANIZATION)

الخامس – التنظيم الهيكلي للمشروع

10 — VI. ORGANIZATION ET GESTION (ORGANIZATION AND MANAGEMENT)

لسادس – التنظيم والإدارة

10 — VII. ANALYSE ECONOMIQUE ET FINANCIÈRE (ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

لسابع – التحليل الاقتصادي والمالي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار جزائري
1.00 دولار أمريكي	=	80 دينار جزائري
1.00 دينار جزائري	=	0.0125 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

ALGERIA

PILOT PROJECT FOR THE DEVELOPMENT OF MOUNTAIN AGRICULTURE IN THE WATERSHED BASIN OF OUED SAF-SAF

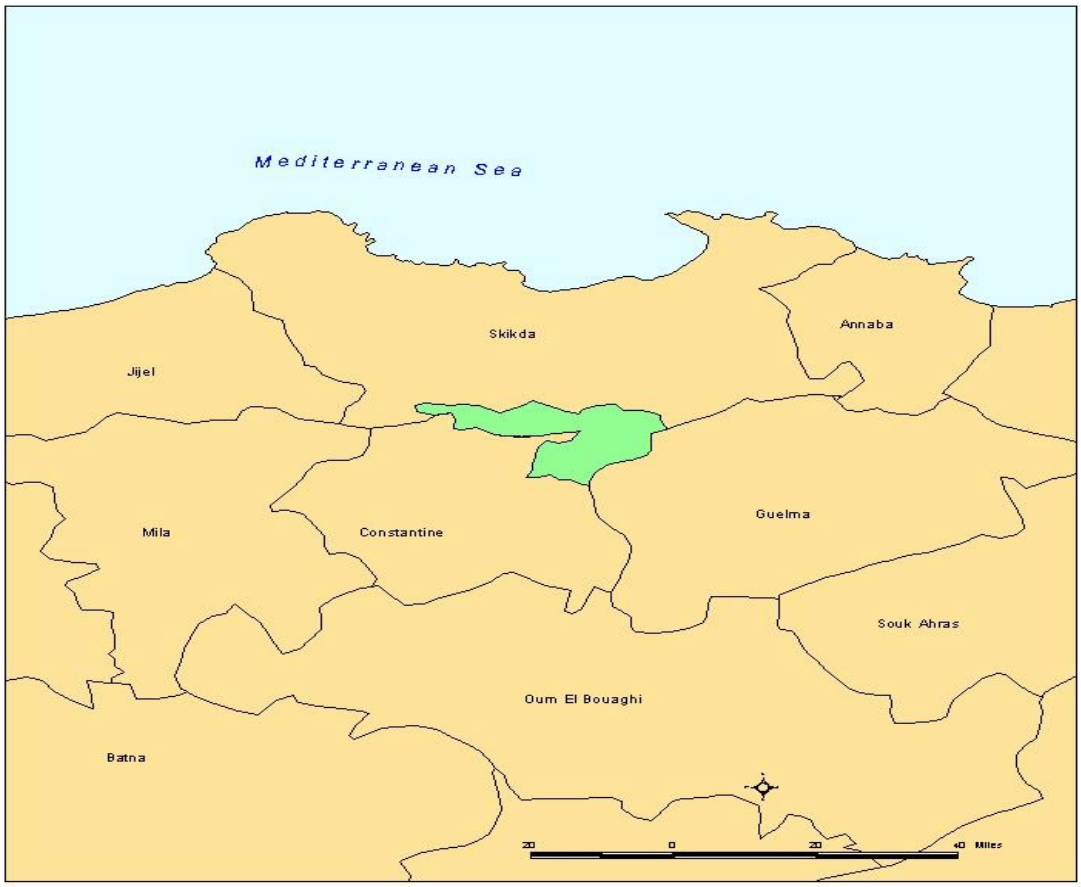

المصدر: تقرير التقدير

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صفصاف

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	24.1 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	9.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 12.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
مساهمة المقترض:	10.4 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ سيفيد المشروع – بطريقة مباشرة وغير مباشرة – سكان منطقة المشروع البالغ عددهم 600 23 شخص. ويتكون المستفيدون المباشرون من 548 3 أسرة فقيرة تعيش في مزارع صغيرة، تحصل منها على كل دخلها أو على جزء منه. كما سيستهدف المشروع: (i) النساء الفقيرات ممن يرأسن أسرهن لكي يحسن من مستوى معيشتهن وظروف عملهن؛ (ii) البنات اللواتي تركن الدراسة بقدر من التعليم ممن ترغبن في القيام بأنشطة غير زراعية مولدة للدخل؛ (iii) الشبان العاطلين الراغبين في بدء مشروعات صغيرة أو التدريب على الزراعة أو الأنشطة الأخرى. وسوف يستفيد أغلب السكان في منطقة المشروع، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أنشطة المشروع، مثل إصلاح الطرق الريفية والحرجية، ونشر معلومات عن السوق وتقديم خدمات مالية في الريف، ودعم لجان التنمية المحلية، فسوف يستفيد نحو 000 10 شخص من أنشطة التنمية الزراعية، بما فيها برامج تحسين الموارد الرعوية، والحرجية – الرعوية، وتربية الحيوانات، وصون التربة، والمياه. كما سيستفيد جميع أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء الريفيات، والأشخاص المعدمون، وجمعيات المزارعين المحلية من الدعم الذي سيقدم لتنمية المشروعات الصغيرة.

لماذا هم فقراء؟ ينجم الفقر في منطقة المشروع عن نقص الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية، وضعف البنية الأساسية، وفرص الدخل المحدودة بسبب تدهور قاعدة الموارد. والعادة أن تكون الأسر الفقيرة كبيرة العدد وأن يكون بها العديد من الأطفال مع ارتفاع نسبة المعالين فيها. وتتراوح نسبة العاطلين بين 36% و44% تبعا للمكان. وهناك 80% تقريبا من المزارع تقل مساحتها عن عشرة هكتارات، مع نظام إنتاج زراعي يقوم على زراعة الحبوب وتربية الحيوانات اعتمادا على المطر. وأهم عقبة تواجه المستفيدين هي نقص الخدمات المالية الريفية وانخفاض معدلات التحويل من أفراد المجتمعات المحلية المقيمين في الخارج. ومن أهم العقبات الأخرى نقص الطرق الريفية، مما يجعل العديد من القرى معزولة ويحد من فرص نقل التكنولوجيات المناسبة إليها، ويخلق مشكلات أمام عمليات التسويق والتخزين والتجهيز، كما يعطل الخدمات الزراعية مثل الإرشاد الزراعي وتقديم المشورة.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ سينفذ المشروع خلال سبع سنوات، وسيركز على: (i) تعزيز البرمجة القائمة على المشاركة وبناء قدرات المنظمات الأهلية والأدوات المحلية العامة، من خلال تشجيع المجموعات والاتحادات المحلية، وتدريب الفنيين العاملين فيها وأعضائها بشكل عام على التنمية بالمشاركة؛ (ii) تكوين أصول اجتماعية – اقتصادية وإنتاجية يستطيع المستفيدون الحصول عليها. وسوف يشمل ذلك إصلاح شبكات الري الصغيرة، واستصلاح الأراضي، والتنازل عن أراضي الحكومة (عدا المزارع الجماعية) لتشجيع زراعة أشجار الفاكهة، وصون الأراضي والمياه، وتحسين إدارة النظم الرعوية – الحرجية وإنتاجيتها، والإنتاج الحيواني، وإصلاح الطرق الريفية وينابيع المياه الموجودة وشق طرق وحفر آبار جديدة، ودعم الخدمات المالية الريفية، وتنمية المشروعات الصغيرة وتحسين التسويق، وتحسين فرص حصول المستفيدين على برامج الدعم القطرية التي يجري تنفيذها الآن لتنمية الزراعة.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيركز نهج المشروع أساسا على صياغة خطط للتنمية المحلية تقوم على المشاركة، وعلى صناعة القرار بمعرفة المجموعات والمنظمات المحلية في القرى المعنية. وستزداد مشاركة المجتمعات المحلية الريفية في جميع مراحل وضع المشروع، ابتداء من تحليل الوضع الراهن إلى اختيار الأعمال وأولويات تنفيذها، حتى تحديد خيارات الإدارة. وسيقوم هذا النهج على المبادئ الأساسية الثلاثة التالية: التشاور، والمشاركة، وزيادة مسؤولية المستفيدين. والحقيقة أن تصميم المشروع قام على "التقدير الريفي بالمشاركة" في مرحلة الصياغة بهدف تحديد احتياجات السكان المستهدفين وأولويات هذه الاحتياجات.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
من أجل
المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صفصاف

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بما قيمته 9.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 12.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط متوسطة، وذلك للمعاونة في تمويل المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صفصاف ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **الأداء الاقتصادي** – أثناء سنوات ازدهار النفط في الجزائر، تحسنت المؤشرات الاقتصادية كثيرا، بسبب الاستثمارات الكبيرة في التعليم، والخدمات الصحية، والبنية الأساسية، والدعم الضخم. وفي أعقاب الهبوط الحاد في أسعار النفط عام 1986، بدأت الجزائر عشر سنوات من الانحسار الاقتصادي، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا شديدا. كما انخفض دخل الأسرة واستهلاكها. وانخفض المتوسط السنوي لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1% سنويا في الفترة من 1990–1998، بينما ثبت الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الحقيقية. وخلال تلك الفترة الصعبة، ارتفع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سنويا، بينما انخفض نصيب الصناعة انخفاضا حادا. ونفذت الحكومة برنامجا للإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في الفترة 1994–1998. وقام البنك الدولي مؤخرا بتصنيف الجزائر ضمن بلدان الشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط. ويعتمد الاقتصاد في تركيبته على الصناعة التي كانت تمثل عام 1998، 47% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الخدمات 41%. أما نصيب الزراعة فهو 12%، رغم أنها تستوعب 20% من مجموع الأيدي العاملة.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

2 - **القطـــاع الزراعـــي** – يتسم هذا القطاع بالتفاوت من سنة إلى أخرى تبعا لكمية المطر. فمنذ عمليات الإصلاح الزراعية عام 1987، بدأ القطاع الزراعي في الجزائر يتجه إلى المزارع الصغيرة والمتوسطة، حيث القطاع الخاص لا يسـيطر علـى الإنتاج فحسب، بل وعلى الأنشطة السابقة واللاحقة عليه. وتقع أغلب الأراضي الصالحة للزراعة في الجـزء الشـمالي مـن البلاد، في إقليم التل. والرعي هو النشاط الرئيسي في مناطق الاستبس. وفي مناطق الجنوب الصـحراوية، يتم تشجيع الأعمال الزراعية باستغلال المخزونات الكبيرة من المياه الجوفية. ولكن هناك عوامل عديدة تهدد قاعدة الموارد الطبيعية، مثل تآكل التربة، والتصحر، وتدهور المراعي، واطماء الخزانات، وتملح التربة، والكثبان الرملية.

3 - **الإنـــتاج الزراعي** – تعتمد الجزائر على استيراد الحبوب، ومنتجات الألبان، والسكر، وزيوت الطعام. وزادت مسـاحة الأراضـي المزروعة بالحبوب في السنوات العشرين الماضية على حساب المحاصيل الدائمة والمراعي. أما الأراضي المزروعة بالخضر فقد ظلت على مساحتها مع انخفاض إنتاجيتها، بينما تراجعت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة خلال نفس الفترة. وفيما عدا التمور، فقد انخفض إنتاج جميع المحاصيل الدائمة. ويمثل الإنتاج الحيواني 50% تقريـبا مـن الإنـتاج الزراعي، ويساهم بقدر كبير في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في اللحوم، ولكن ليس في منتجات الألبان. ويمثل صغار الصيادين الحرفيين الغالبية العظمى من مجتمع الصيادين. وقد زاد إنتاج الأسماك بنسبة تـتراوح بيـن 6% – 7% في المدة من 1970–1994، ولكنه ظل ثابتا في السنوات الأخيرة. ويقدر الإنتاج الآن بنحو 000 110 طن سنويا، وهو ما يمثل 69% من المصيد السنوي المستدام.

4 - **التنمية الزراعية** – تنفذ الحكومـة الآن "الخطة الوطنية للتنمية الزراعية"، وهي الخطة التي صممت من أجل: (i) تحسـين الأمـن الغذائـي علـى مسـتوى الأسرة؛ (ii) زيادة الدخل الزراعي؛ (iii) كفالة استدامة الاستثمارات؛ (iv) تشـجيع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ولتحقيق هذه الأهداف، بدأت الحكومة في تنفيذ أربعة برامج، تهدف إلى: (i) تطويع الإنتاج الزراعي لإمكانيات المناطق الزراعية الإيكولوجية المختلفة بمقتضى برنامج لإعادتها إلى حالتها السـابقة؛ (ii) خصخصـة الأراضي عن طريق نظام للتنازل عن الملكية؛ (iii) تعزيز النظم المالية الريفية عن طريق نظـام للائـتمان ترعاه الحكومة؛ (iv) تقييم الإنتاج الزراعي بتشجيع المشروعات الصغيرة. وهناك عدة صناديق تدعم هذه البرامج، بما فيه *الصندوق الوطني لتنظيم التنمية الزراعية*، *وصندوق دعم برنامج خصخصة الأراضي من خلال نظام التنازل*، وصناديق الائتمان المرتبطة بالصندوق الوطني للائتمان الجماعي.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - كان الصندوق من أوائل الوكالات الدولية التي عملت في مشروعات التنمية الزراعية في الجزائر، مع التركيز الشـديد على صغار الحائزين وعلى إدماج المرأة في عملية التنمية. وكانت مشروعاته الثلاثة السابقة في فترة التحول المـبكرة (1986–1990) عندما كانت الإصلاحات الزراعية الخطيرة تنفذ، وكان البلد قد بدأ مرحلة تحول جذرية على عدة جبهات. وبالتالي فقد كانت المشروعات موجهة نحو دعم استراتيجية الحكومة وما يرتبط بها من إصلاحات. وكان تركـيز هـذه الاستراتيجية على الانتقال من قطاع زراعي مخطط مركزيا إلى قطاع زراعي موجه نحو السوق بقيادة القطـاع الخـاص. وعلى هذا الأساس ومع مراعاة القدرة المحدودة لخدمات الدعم الزراعي الموجودة، ركز الصندوق

حتى الآن على تدخلات تجريبية قابلة للتكرار في جميع أنحاء الجزائر، وتستهدف المجموعات ذات الدخل المنخفض والقطاعات الفرعية التي لها أولويتها والتي تشمل الأغذية الأساسية. وهكذا كانت كل مشروعات الصندوق حتى الآن عبارة عن مشروعات لتنمية المناطق تعالج أهم المشكلات في مجال: نظم إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، والمصايد الحرفية، وإدارة مستجمعات المياه، وتقديم الائتمان إلى صغار الحائزين والبنية الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك توصيل مياه الشرب. وقد تبين بالتجربة أن: (i) مشروعات تنمية المناطق تعالج مشكلات الإقليم بأكمله وسكانه الريفيين أيضا؛ (ii) أنشطة إدارة الموارد الطبيعية التي ساندتها المشروعات، تحتاج في أغلب الأحيان إلى تنفيذها بواسطة المجتمع المحلي للمزارعين بأكمله، مثل أنشطة صون التربة والمياه، والأنشطة الرعوية الحرجية، وإدارة مستجمعات المياه؛ (iii) النهج التشاركي لا يمكن تطبيقه على فئة واحدة من السكان، حيث أن كبار المزارعين يكونون قادة في مجتمعاتهم المحلية في أغلب الأحيان، ويلعبون دورا هاما كمدراء للجماعات. وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن أفضل بديل هو الاستهداف باختيار منطقة المشروع من بين أفقر أقاليم البلد، والعمل داخل هذه الأقاليم في أكثر مناطقها حرمانا. فمواصلة الاستهداف بتصميم الأنشطة، وهي في الأغلب لمصلحة صغار المزارعين (مثل الأنشطة الاقتصادية البسيطة، وسقوف القروض، الخ) قد تساعد في تركيز الفوائد على السكان الفقراء.

6 - تعرضت المشروعات أثناء تنفيذها إلى عدم استقرار المؤسسات ونقص ومركزية اتخاذ القرارات. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، لا بد من أقامة مؤسسات محلية ومنظمات أهلية، أو تدعيم ما هو قائم منها، لتتحمل مسؤولية تشغيل الاستثمارات الممولة من المشاريع والمحافظة عليها. أما المشكلة الأخرى التي واجهت المشروعات، فكانت عدم وجود إطار قانوني مناسب للمؤسسات الأهلية، بخلاف الإطار الخاص بالتعاونيات. وهناك مشروعان يشتملان على عنصر ائتمان لتقديم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لأصحاب الحيازات الصغيرة. وقد صادف تنفيذ هذين المشروعين مشكلة لعدم وضوح الترتيبات المؤسسية على المستوى القطري، ولذا، فإن هناك حاجة إلى: (أ) تقدير مناسب للإطار القانوني في مقابل الأنشطة التي ستلقى تشجيعا في المستقبل؛ (ب) تسهيل الدمج المؤسسي للمشروعات في الإطار المؤسسي الحالي الذي يتغير باستمرار؛ (جـ) السعي للحصول على التزام أصحاب القرار من المستوى الرفيع بأهداف المشروع وتأييد الحكومة في نفس الوقت في سعيها لتحقيق اللامركزية.

7 - بالإضافة إلى المسائل المؤسسية السابق ذكرها، هناك عدد من الدروس المتعلقة بالإدارة والتي استفادها الصندوق أثناء تصميم المشروع، ومن بينها: ضرورة: (أ) تبسيط إجراءات الصرف، بتقصير القنوات بين إدارة المشروع والمؤسسة المتعاونة؛ (ب) تنمية الموارد البشرية بالتدريب على الإدارة وتبادل الخبرات بين العاملين في المشروع وتنمية المجتمعات المحلية؛ (جـ) إعطاء حوافز للعاملين وتوصيف الوظائف بدقة بالنسبة للعاملين على جميع المستويات، بهدف جذب الأشخاص المؤهلين والإبقاء عليهم.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجزائر

8 - **سياسة الجزائر للقضاء على الفقر** – تتكون برامج الجزائر لمكافحة الفقر أساسا من نظم للحماية الاجتماعية، بها عناصر للمساهمة وعدم المساهمة. فعنصر المساهمة يضم التأمين الاجتماعي، ويعطي فوائد نقدية في شكل معاشات للتقاعد والعجز والترمل، والرعاية الصحية، والتأمين ضد البطالة. أما عنصر عدم المساهمة فيشمل دعم الأسعار

المباشـــر وغـــير المباشر، وعلاوات الأسرة، وبرامج المساعدات الاجتماعية. وسعيا وراء تقليل عدد العاطلين أعطت الحكومـــة أولوية كبيرة لتشجيع النمو الاقتصادي الواسع والمستدام، بإحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي. وفي نفس الوقـــت، بـــدأت تشـــجع سلسلة من البرامج كثيفة العمالة، بهدف خلق عدد كبير من فرص العمل، مثل برامج الأشغال العامـــة مـــتعددة القطاعـــات، وفـــي مقدمتها صيانة الطرق، والبنية الأساسية الريفية، والغابات، وتوصيل مياه الشرب والإصـــحاح. كمـــا تـــدرس الحكومة برامج مماثلة في الزراعة والإسكان. كما تسعى – في استراتيجية تكميلية – إلى تطويـــر القطاع الخاص وتشجيع اتخاذ قرارات من القاعدة إلى القمة بالنسبة لبرامج الأشغال العامة وتنمية القطاعات بتطبـــيق اللامركزية. وهناك الآن فرصة طيبة في هذا المجال أمام الصندوق للتعاون مع الحكومة. كما أن بإمكانه أن يتعاون مع الحكومة في تحديد فرص الاستثمار في الزراعة لمساعدة فقراء الريف.

9 - **الأســـاس المنطقي لمساعدة الصندوق إلى الجزائر** – هناك سببان رئيسيان يبرران تكثيف عمل الصندوق في الجزائر. أولهما وأهمهما هو أن الأزمة الاقتصادية تسببت في عملية إفقار شديدة أضرت بجزء كبير من سكان الريف فـــي الســـنوات العشـــر الأخـــيرة. ورغم الجهود التي بذلت للحد من الفقر عن طريق شبكات الأمان الاجتماعية، فإن الـــتحولات الفعلية ما زالت متواضعة، ولا تستفيد منها أعداد كبيرة من السكان. وينطبق ذلك بشكل خاص على سكان الريف، بمن فيهم العاطلين، (من غير رؤساء الأسر) وأصحاب الحيازات الصغيرة. وفي بعض المناطق الريفية، لم تعد فـــئة كبـــيرة مـــن السكان تتمتع بالأمن الغذائي بسبب البطالة وانخفاض الدخل الحقيقي، والسبب الثاني هو أن بإمكان الجزائر أن تستفيد من الخبرة الثمينة التي اكتسبها الصندوق بالفعل من مشروعاته الثلاثة التي نفذها في الجزائر، ومن خـــبرته فـــي تخفـــيف حدة الفقر الريفي في مختلف أنحاء العالم، ومن النهج التي طبقت في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة تحول.

10 - **الإطـــار الاســـتراتيجي للصـــندوق في المستقبل** - ستتجه استراتيجية الصندوق في الجزائر مستقبلا نحو زيادة الإنتاجـــية والدخـــل من أنشطة مستدامة ينفذها الرجال والنساء على السواء في المجموعات المستهدفة. وسوف يركز الصـــندوق جهوده في ثلاث مناطق زراعية – أيكولوجية يزيد فيها الفقر عن المتوسط القطري، وحيث لا توجد سوى بدائـــل محدودة للنشاط الزراعي، وهي المناطق الجبلية في الشمال، ومناطق الاستبس، ومناطق الصحراء في الجنوب، وعلـــى القطـــاع الفرعي لمصايد الأسماك الحرفية. وسيركز الصندوق على: (i) تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعة المســـتهدفة وطموحاتهـــا لخلـــق بيـــئة مواتية للنمو. وزيادة ارتباطهم بمحيطهم عن طرق نهج للتنمية يقوم على تنمية المـــنطقة، (ii) تشـــجيع التخطـــيط المتطور/اللامركزي والتنفيذ بدعم إقامة وتعزيز مؤسسات محلية ومنظمات أهلية؛ (iii) تعزيـــز فـــرص حصـــول المجموعـــة المستهدفة على الأصول الإنتاجية بما فيها الأرض، والخبرة التكنولوجية، والخدمـــات المالـــية؛ (iv) التوسع في إدارة الموارد الطبيعية المرتبطة بالتنمية الريفية، بإقامة وتعزيز الخدمات المالية الريفية وخدمات الدعم التي يمكن للمجموعة المستهدفة الحصول عليها.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11 - **الموقع** – تقع منطقة المشروع في الجزء الشرقي من الجزائر، في سلسلة جبال أطلس تليان، الموازية لساحل البحر المتوسط. وستشمل أجزاء من أربعة مجتمعات محلية ريفية محرومة، هي: زارديزاس، وولد حبيبه، والسبت في ولايـــة ســـكيكدا، وزيغوت يوسف في ولاية قنسطنطينه. ويدخل ضمن منطقة المشروع حوض وادي صفصاف لتجمع المـــياه القريب من سد زارديزاس. وتغطي منطقة المشروع مساحة تمتد على 110 34 هكتارات، نصفها تقريبا تغطيها غابات ومراع مشاع تملكها الحكومة. وبها أكثر من 000 17 هكتار مزروعة بأشجار الفاكهة والحبوب في أغلبها.

12 - **نظـــم الإنتاج الزراعي** – تبين ظروف الإنتاج الزراعي المختلفة نظم الإنتاج الزراعي في الجزائر، والتي هي فـــي أغلـــبها حـــيازات صغيرة لا تكاد تفي باحتياجات الأسرة الأساسية. فالنظم في المناطق المزروعة تتفاوت بحسب الارتفاع والتضاريس/التربة. فهناك 51% تقريبا من المساحة المزروعة في المناطق العليا من الوادي، تقوم أساسا على زراعـــة الأشـــجار والشـــعير والـــذرة ومحاصيل الأعلاف، والإنتاج الحيواني على نطاق ضيق، واستغلال المنتجات الحرجية. وتغطي الحبوب والخضر المزروعة على مياه الري 3% من المساحة. أما باقي المساحة، ونسبتها 46% وتقع أغلـــبها فـــي المناطق المرتفعة، فتتسم بنظم الإنتاج الانتشارية، حيث 65% منها أراض بور، والباقي مزروع بالحبوب وأشجار الزيتون، والخضر،ومحاصيل الأعلاف، مع وجود قدر مناسب من الإنتاج الحيواني.

13 - **المجموعـــات المستهدفة** – سكان هذه المنطقة هم أفقر سكان هاتين الولايتين، فمنهم 20% يعيشون تحت خط الفقـــر. وسوف تضم المجموعات التي يستهدفهاالمشروع 584 3 أسرة من بين أشد سكان المنطقة البالغ عددهم 600 23 شـــخص تعرضـــا للخطر والتهميش. وتتراوح مساحة 80% من مزارع المنطقة بين 5-10 هكتارات تزرع على مياه الأمطار. وسيكون هناك اهتمام خاص بمزارعي الكفاف: النساء والشباب.

14 - **الفـــرص والعقـــبات** – أكدت استنتاجات "التقدير الريفي بالمشاركة" الذي أجري في مرحلة الصياغة، وتحقق أثـــناء الـــتقدير، أن الفقـــر في منطقة المشروع ناجم عن عدم كفاية الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية وفرص الدخل المحدودة بسبب تدهور قاعدة الموارد. والعادة أن تكون الأسر الفقيرة كبيرة العدد وأن يكون بها العديد من الأطفال مع ارتفـــاع نســـبة المعالين فيها. وتتراوح نسبة العاطلين بين 36% و44% تبعا للمكان. وتقوم نظم الإنتاج الزراعي على زراعة الحبوب وقدر قليل من الإنتاج الحيواني، مع ظروف سيئة تحول دون الاستغلال الأمثل لمصادر المياه. ويعيش الســـكان المستهدفون في ظروف صعبة يواجهون سلسلة من المشكلات التي تعرقل تنميتهم، مثل نقص البنية الأساسية للطـــرق الريفـــية، مما يتسبب في عزل القرى وجعل التسويق أمرا صعبا، وكذلك إمكانيات التخزين والتجهيز، وسوء الخدمـــات الاجتماعية ، ومحدودية فرص نقل التكنولوجيات المناسبة، وسوء خدمات الإرشاد الزراعي وتقديم المشورة. ورغـــم هـــذه الصعوبات، فإن هناك فرصا لتحسين دخل السكان وظروف معيشتهم. ولقد أظهر سكان منطقة المشروع صـــبرا وإصرارا عند مواجهة الصعاب، كما أظهروا ارتباطا قويا بأرضهم. بل وكانت لديهم دوافع للمشاركة في نظم إنتاج أكثر كثافة وتنوعا.

باء - الأساس المنطقي ونهج المشروع

15 - **الأســاس المنطقــي** – في إطار استراتيجيتها الجديدة أصبحت الحكومة تعلق الآن أهمية بالغة على الحد من الفــوارق الاجتماعية بين سكان الريف وسكان الحضر، ومكافحة الفقر والتهميش. وقد صمم المشروع كتدخل تجريبي لتنمية المناطق الجبلية التي ينتشر فيها الفقر. وسوف يسهم في اختيار عدة نهج فكرية والتحقق منها، بهدف التوسع فيها وتكــرارها في المناطق الجبلية الأخرى من الجزائر (والتي تغطي ما يقرب من 4.5 مليون هكتار في 12 ولاية). كما سيســعى المشــروع إلى تشجيع زيادة مشاركة المستفيدين عن طريق اللامركزية وإقامة مؤسسات محلية تركز بشكل خــاص على قضايا الجنسين، وتعزيز مثل هذه المؤسسات، كما سيكوّن المشروع أصولا إنتاجية اجتماعية – اقتصادية ويســهِّل حصــول المســتفيدين علــيها بربطها بالبرامج الوطنية الجارية للتنمية الزراعية والريفية، نظرا للصعوبات الاجتماعية والتنظيمية في هذا الشأن، فإن الأمر سوف يحتاج إلى جهود مضنية في بعض المجالات مثل التدريب، ونقل التكنولوجيات المناسبة، وإقامة المؤسسات. وبهذه الطريقة، سيكون المشروع بمثابة منتدى لحوار السياسات مع الحكومة حــول مخــتلف القضــايا ذات الصلة بفقراء الريف، مثل: لا مركزية صناعة القرار، وإقامة مؤسسات محلية مساندة للفقراء، وحصول فقراء الريف على أصول مثل الأرض، والمياه، والتكنولوجيا الحديثة، والخدمات المالية.

16 - **نهج المشروع** – سيركز النهج أساسا على صياغة خطط التنمية المحلية بالمشاركة، مع الاهتمام الشديد باتخاذ القــرار بمعرفة المجموعات والمنظمات الأهلية في القرى المستهدفة. وسوف تزداد مشاركة المجتمعات المحلية الريفية في جميع مراحل المشروع، بدءا من تحليل الحالة الراهنة، إلى اختيار الأعمال والأولوية التي ستعطى لتنفيذها، وحتى تحديــد خــيارات الإدارة. كمــا أن المشروع سيزيد من فرص حصول المجموعة المستهدفة على الفوائد الناجمة عن البرامج الوطنية الحالية للتنمية الزراعية وبرامج الائتمان الزراعي.

جيم - أهداف المشروع ونطاقه

17 - **الأهداف** – سيكون الهدف العام للمشروع هو المساهمة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة، وبالتالي فــي تحسين ظروف معيشة المحرومين من سكان المناطق الجبلية في ولايتي سكيكدا وقسنطينه. وسيسعى المشروع لتحقــيق ذلك عن طريق تحسين وتنويع مصادر الدخل، المرتبطة بنظم التنمية المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية (انظر الإطار المنطقي في الذيل الثالث).

18 - ســتكون الأهــداف الإنمائية المحددة هي إدخال نهج وآليات من أجل: (i) تعزيز قدرة المنظمات الأهلية على المشاركة والمساهمة في تنفيذ المشروع، ولا سيما المنظمات التي لها صلة بالمجموعات المستهدفة؛ (ii) تحسين إنتاجية نظــم الإنــتاج الزراعي والحيواني، وزيادة قيمة الإنتاج نفسه، وتيسير تسويقه؛ (iii) أحياء الموارد الطبيعية، وحمايتها، وإدارتها بصورة رشيدة؛ (iv) تحسين فرص حصول المزارعين على برامج الدعم الوطنية الجارية وعلى نظم التمويل الريفــية، بدعــم تقديم خدمات مالية محلية في الريف ترتبط بنظام الائتمان الجماعي الذي تشجعه الاستراتيجية الجديدة للحكومــة؛ (v) زيــادة وتنويع الدخل الزراعي وغير الزراعي بإيجاد أنشطة مولدة للدخل، يستفيد منها النساء والشباب بالذات؛ (vi) تسهيل حصول أشد المجتمعات الريفية فقرا على البنى الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية، أي توصيل مياه

الشـــرب والطـــرق الريفية. وسوف يتفق تصميم المشروع مع الإطار العام للاستراتيجيات والسياسات الحالية لحكومة الجزائر.

دال - عناصر المشروع

19 - لكـــي يحقـــق المشـــروع أهدافـــه، سينفذ أربعة عناصر رئيسية خلال سبع سنوات، وهي: (i) تعزيز القدرات المحلية؛ (ii) دعم التنمية المحلية؛ (iii) تنمية التمويل المحلي والمشروعات الصغيرة؛ (iv) وحدة إدارة المشروع.

تعزيز القدرات المحلية

20 - ســـيعزز المشروع القدرات المحلية بإدخال آليات للتشاور مع المستفيدين عن طريق إقامة اتحادات ومنظمات للمزارعيـــن المحليين، وبالتالي زيادة ملكيات المستفيدين في أنشطة المشروع ومشاركتهم فيه. وسوف ينشئ المشروع ثـــلاث وحـــدات في ولد حبيبه، وزيغوت يوسف، وزارديزاس/السبت لتنفيذ برنامج الاتصالات والمعلومات لدعم جميع عناصـــر المشـــروع. والمفروض أن يؤدي ذلك إلى ضمان فرص متساوية أمام المستفيدين لكي يحصلوا على البرامج الوطنـــية الجارية مثل الصندوق الوطني للتنظيم الزراعي والتنمية وصندوق تشجيع برنامج خصخصة الأراضي بنظام التـــنازل عـــن الملكـــية، وتنمية الخدمات المالية الريفية والمشروعات الصغيرة. كما سيقدم المشروع دعما إلى النساء الريفـــيات بشـــكل فـــردي أو كجماعات عن طريق أنشطة الإرشاد الزراعي التي تقوم بها مرشدات للتنمية المجتمعية. وسيشـــمل الدعم التدريب على مهارات معينة بواسطة منظمات غير حكومية متخصصة، وإسداء المشورة بشأن إيجاد أنشطة مدرة للدخل، وتحسين فرص الحصول على خدمات القروض الصغيرة.

دعم التنمية المحلية

21 - ســـيغطي هـــذا العنصر الأنشطة ذات الأولوية التي حددتها المجتمعات المحلية في القرية أثناء "التقدير الريفي بالمشـــاركة"، والتـــي ستحتفظ دائما بخطط التنمية المحلية الخاصة بها. وقد تم تجميع الأنشطة الإنمائية في أربع فئات، هي: التنمية الزراعية؛ وصون التربة والمياه؛ وتنمية مصادر المياه؛ والطرق الريفية.

22 - **التنمـــية الزراعية** – الاستراتيجية هنا هي زيادة دخل المزارع بسرعة عن طرق تغيير نظم الإنتاج. وسيشمل ذلـــك تشـــجيع زراعة الأشجار، وتعبئة مصادر المياه لري المحاصيل البستانية، وتحسين المحاصيل السنوية والإنتاج الحيوانـــي وإنتاجـــية الـــنظم الرعوية – الحرجية، وتشجيع تربية النحل والدواجن والأرانب. فبالنسبة لتشجيع زراعة الأشجار، سيتمثل ذلك في غرس أشجار فاكهة في مساحة 560 5 هكتارا تقريبا، وتجهيز الأراضي (بما في ذلك تطهير 100 2 هكتار)؛ وتنمية المشاتل من خلال خصخصة المشاريع الصغيرة، وإجراء تجارب لأغراض الإرشاد، والتدريب. وســـوف يعـــزز المشـــروع إنتاجية النظم الحرجية – الرعوية بإقامة مراع محسنة على مساحة 500 هكتار، وزراعة الشـــجيرات العلفـــية في 700 هكتار تقريبا، وترك 200 1 هكتار مزروعة كأدغال و800 1 هكتار من الغابات؛ وتنظيم المســـتفيدين. وبالإضـــافة إلـــى ذلك، فإنه سينهض بالإنتاج الحيواني باتباع إجراءات وقائية، وتحسين ظروف السقي، وإدخـــال تحسينات على الصفات الوراثية، والإرشاد والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك سيشجع تربية النحل، بتوزيع 300

وحـــدة في كل منها عشر خلايا، وتربية الدواجن والديوك الحبشية بتوزيع 400 وحدة في كل منها عشرة طيور، وتربية الأرانب بتوزيع 400 وحدة بكل منها خمسة أرانب ولود.

23 - **صـــون التربة والمياه** – ستشمل الأنشطة الوقاية من نقص المياه، بإقامة مصاطب كنتورية من الحجارة على مســـاحة 600 هكـــتار تقريـــبا من الأراضي المزروعة، وغرس أسوار من التين الشوكي (الصبار). على 400 هكتار، وإحـــياء 290 هكتارا من المراعي، وتحسين النظم الايكولوجية الرعوية – الحرجية في 150 هكتارا، وإعادة تشجير 50 هكتارا. وسيقوم المشروع بمعاملة الأخاديد ميكانيكيا (240 هكتارا)، وعمل سدود ترابية (300 م^3) وإصـــلاح مصاطب (960 هكـــتارا)، وإنشـــاء مصاطب لحماية مزارع أشجار الفاكهة (050 1 هكتار) وإقامة بساتين لأشجار الفاكهة (600 هكتار).

24 - **تنمية مصادر المياه** – سينفذ المشروع عددا من مشروعات الري الصغيرة بما في ذلك إصلاح 27 بئرا حالية وتزويدها بالمعدات؛ وحفر 70 بئرا جديدة مع خزانات يكفي كل منها لري هكتار واحد، وعشرة صهاريج سعة كل منها 000 10م^3، وخمســـة مآخذ مياه في الوادي الموسمي، وشبكة لتوزيع مياه الري. كما سيقوم المشروع بإصلاح 27 نقطة مياه وكذلك الشبكة الحالية لتوزيع المياه في ولد حبيبه، من أجل تحسين إمدادات مياه الشرب.

25 - **الطرق الريفية**: سيمول المشروع شق 139 كيلومترا من المدقات الريفية الجديدة، مع إصلاح 43 كيلومترا من المدقـــات الموجودة بالفعل، وذلك استجابة لطلب المستفيدين وفي محاولة من المشروع لتحسين إمكانيات الوصول إلى المجتمعات البعيدة.

التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة

26 - سيســـعى المشـــروع إلى تسهيل حصول المجموعة المستهدفة على الخدمات المالية الريفية بشكل عام، وعلى مصـــادر الـــتمويل فـــي بـــرامج الدعم الوطنية الحالية بشكل خاص، مع مواصلة إقامة المشروعات الصغيرة. ودعما لاســـتراتيجية الحكومـــة فـــي تشجيع المؤسسات المالية التي يملكها أو يديرها أفراد، سيساعد المشروع في إقامة ثلاثة اتحادات محلية للادخار والإقراض، بالتعاون مع الصندوق الوطني للزراعة الجماعية. كما سيعزز المشروع قدرة هذا الصـــندوق الأخـــير في أنشطة تمويل القروض الصغيرة في الريف ومساعدة الوكالات المختصة والقطاع المالي على تحديـــث الإطـــار القانونـــي والقواعد الرشيدة بالتالي، كماسيقوم المشروع بتمويل دراسات عن الطلب على القروض الصغيرة في الريف، والنتائج المالية المختلفة التي ستقدم من هذه الأموال المحلية.

27 - ستشمل أنشطة تشجيع إقامة المشروعات الفردية الصغيرة: (i) تمويل الصناديق الجماعية الموجودة في منطقة المشـــروع لكـــل أو بعـــض المدخلات المالية الشخصية اللازمة للحصول على دعم حكومي؛ (ii) إقامة ثلاث وحدات لمواصـــلة تقديم الدعم والمشورة للمشروعات الفردية الصغيرة؛ (iii) تعيين اخصائي مشروعات فردية صغيرة ضمن وحـــدة إدارة المشـــروع؛ (iv) تمويـــل ستة شهور عمل لتقديم المساعدة الفنية في تدريب موظفي المشروع وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة الأوائل؛ (v) تمويل دراسات عن التسويق القطاعي من أجل التنمية المحتملة للمشروعات الفردية الصغيرة.

وحدة إدارة المشروع

28 - سيمول المشروع إقامة وحدة لإدارة المشروع، يكون مقرها الهروش، وتتكون من مدير المشروع وستة إخصائيين في مجالات مختلفة، وإخصائي إدارة المعلومات المسؤول عن المراقبة والتقييم، ومدير مالي ومحاسب، واثنين من الموظفين الفنيين، وستة رجال ونساء من مرشدي تنمية المجتمعات المحلية. وسيمول المشروع أيضا شراء مركبات ومعدات مكتبية وأثاث، بالإضافة إلى عمليات التدريب والجولات الدراسية، وإصلاح مباني المكاتب، ومراقبة وتقييم أنشطة المشروع، ودراسات تقدير النتائج.

هاء – التكاليف والتمويل

تكاليف المشروع

29 - تقدر التكاليف الكلية للمشروع، بما فيها الطوارئ المادية والسعرية، بنحو 24.1 مليون دولار أمريكي لمدة سبع سنوات هي فترة التنفيذ. ويمثل عنصر النقد الأجنبي 18% تقريبا (أي 4.4 مليون دولار أمريكي) من مجموع التكاليف بينما تمثل الضرائب والرسوم 14% (أي 3.3 مليون دولار أمريكي). ويلخص الجدول 1 تكاليف المشروع بحسب العناصر.

التمويل

30 - سيمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 12.5 مليون دولار أمريكي، يمثل 52% من مجموع التكاليف. وستمثل مساهمة الحكومة، بما في ذلك الضرائب، ما يعادل 10.4 مليون دولار أمريكي، أي 43% من مجموع تكاليف المشروع. وتقدر مساهمة المستفيدين بنحو 1.1 مليون دولار أمريكي (4.8% من التكاليف الكلية) تتكون أساسا من نصيب هؤلاء المستفيدين من استثمارات المزارع في الأنشطة الزراعية. ويبين الجدول 2 خطة التمويل.

واو – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

31 - **التوريد** – فيما يخص النفقات التي يمولها الصندوق، سيتم توريد السلع بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الخاصة بالتوريد المعمول بها في الصندوق. وكلما كان ذلك ممكنا، سيتم تجميع وسائط النقل والمواد والمعدات والعقود المتعلقة بالبنى الأساسية الريفية في مجموعات من حجوم تناسب استدراج العروض. سيتم توريد السلع التي تعادل قيمتها 250 000 دولار أمريكي أو تزيد عنها على أساس إجراءات استدراج العروض التنافسية الدولية، في حين سيتم توريد السلع التي تقل قيمتها عما يعادل 250 000 دولار أمريكي مع بقائها مساوية لما يعادل 50 000 دولار أمريكي أو تزيد عنها من خلال اتباع إجراءات استدراج العروض التنافسية المحلية. أما السلع التي تقل قيمتها عما يعادل 50 000 دولار أمريكي فسيتم توريدها باتباع إجراءات التسوق المحلي. وفيما يتعلق بالعقود الخاصة بالبنى الأساسية أو تشييد/إعادة إعمار المباني، وكذلك بالنسبة للخدمات الاستشارية التي تعادل قيمتها 50 000 دولار أمريكي أو تزيد عنها فسيتم توريدها باتباع إجراءات استدراج العروض التنافسية المحلية. وبالنسبة لتلك التي تقل قيمتها عما يعادل 50 000 دولار أمريكي فسيتم توريدها باتباع إجراءات التسوق المحلية على أساس ثلاثة عروض من ثلاثة موردين. وفيما يتعلق

بالمستشـــارين الذين سيمول القرض تكلفتهم سيتم تطبيق الإجراءات التي تتبعها المؤسسة المتعاونة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تعزيز القدرات المحلية	0.6	0.1	0.7	18	3
باء – دعم التنمية المحلية	15.6	2.8	18.4	15	83
1 – التنمية الزراعية	10.5	1.3	11.8	11	53
2 – صون التربة والمياه	1.0	0.1	1.1	5	5
3 – تنمية مصادر المياه	1.4	0.4	1.8	20	8
4 – الطرق الريفية	2.7	1.0	3.7	28	17
جيم – التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة	0.7	0.6	1.3	45	6
دال – وحدة إدارة المشروع	1.1	0.6	1.7	37	8
مجموع التكاليف الأساسية	18.0	4.1	22.1	19	100
الطوارئ المادية والسعرية	1.6	0.4	2.0	15	9
التكاليف الكلية للمشروع	19.6	4.5	24.1	18	109

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تعزيز القدرات المحلية	565.1	69.6	247.0	30.4	-	-	812.2	3.4	144.8	528.2	139.2
باء – دعم التنمية المحلية											
1 – التنمية الزراعية	5 136.9	39.6	6 836.4	11.8	1 006.3	7.8	12 980.3	53.9	1 451.7	9993.0	1 535.6
2 – صون التربة والمياه	996.2	83.0	204.0	17.0	-	-	1 200.3	5.0	54.3	941.9	204.0
3 – تنمية مصادر المياه	678.1	34.7	1 132.4	16.6	143.2	7.3	1953.8	8.1	392.2	1 237.4	324.2
4 – الطرق الريفية	3 357.1	84.5	616.6	15.5	-	-	3 973.7	16.5	1 100.1	2 257.0	616.6
جيم – التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة	805.4	60.9	516.5	39.1	-	-	1 321.9	5.5	581.8	560.2	179.9
دال – وحدة إدارة المشروع	963.5	52.5	871.2	47.5	-	-	1 834.6	7.6	663.3	845.8	325.5
إجمالي الصرف	**12 502.3**	**51.9**	**10 424.9**	**43.0**	**1 149.5**	**4.8**	**24 076.7**	**100.0**	**4 388.0**	**16 363.6**	**3 325.0**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

11

32 - **الصـــرف** – ســينفذ المشـــروع خلال سبع سنوات. وسيتم السحب من حساب القرض لأغراض صون التربة والمـــياه، وتنمية المراعي، ومصروفات التشغيل، باستمارات صرف. وسيحتفظ المشروع بالمستندات ذات الصلة التي تبرر الصرف ويجعلها متاحة لتفتيش بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين. وستجرى جميع عمليات السحب الأخرى من حساب القرض بناء على وثائق مؤيدة.

33 - تفـــتح الحكومة حسابا خاصا بالدولار الأمريكي في بنك الجزائر باسم المشروع. وبمجرد بدء سريان القرض، يودع الصندوق مبلغا مبدئيا قيمته 1.0 مليون دولار أمريكي، يعادل متوسط مصروفات المشروع في ستة أشهر. ويجدد هذا الحساب الخاص طبقا للإجراءات المتبعة في الصندوق.

34 - **الحسابات ومراجعتها** – ستمسك وحدة إدارة المشروع سجلات مالية لأنشطة المشروع سواء للمشروع نفسه أو لمخـــتلف الشـــركاء المتعاقديـــن. وســـتكفل اتفاق هذه السجلات مع الإجراءات والممارسات الحكومية التي يرتضيها الصـــندوق. وستتولى المفتشية العامة للمالية مراجعة السجلات المالية سنويا. وسوف ترسل تقارير المراجعة المعتمدة، التي تضم بيانا عن مدى كفاية نظم المحاسبة والرقابة الداخلية التي تطبقها الوكالة المنفذة، مع رأي مستقل عن مستندات الصرف والحساب الخاص، إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية.

زاي – التنظيم والإدارة

35 - تقـــع المســـؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع على عاتق وزارة الزراعة، التي ستحيل بدورها إدارة المشروع وتنســـيقه إلـــى الإدارة العامة للغابات. وستشكل لجنة توجيهية برئاسة وزير الزراعة الذي يمثله الأمين العام للوزارة، وتـــتكون من مديري المصالح والمؤسسات المختلفة المعنية بالمشروع، وهي التي ستوافق على برامج العمل والميزانية السنوية وعلى مسائل السياسات.

36 - سيكون تنفيذ المشروع على المستوى الميداني هو مسؤولية وحدة تنفيذ المشروع (انظر الفقرة 28)، والتي ترفع تقاريرها إلى الإدارة العامة للغابات مباشرة. وتتولى وحدة إدارة المشروع تنسيق أنشطة المشروع، وتكون مسؤولة عن إدارة المشـــروع بشكل أكثر تحديدا، وعن الإدارة المالية والتنظيمية (بما في ذلك المحاسبة) والمراقبة والتقييم. وسوف تحـــدد الاتفاقـــيات الفرعية بين وحدة إدارة المشروع والإدارات الإقليمية المسؤولية الدقيقة لمختلف الإدارات الإقليمية العاملـــة في تنفيذ أنشطة المشروع. ويرد الهيكل التنظيمي للمشروع في الذيل الخامس، أما تفصيلات التنظيم والإدارة فترد في الذيل السادس.

حاء – المبررات الاقتصادية

37 - **المســـتفيدون المســـتهدفون**: ســـتفيد بعض الأنشطة، مثل إصلاح الطرق الريفية والمدقات الحرجية، وجمع معلومـــات السوق وإفضاضها، وإقامة مؤسسات مالية محلية، ودعم لجان التنمية المحلية، جميع سكان منطقة المشروع الذين يقدر عددهم بنحو 600 23 شخص من الريفيين (نحو 584 3 أسرة). والمتوقع أن يكون 40% من المزارع الحالية قـــد طبقت مجموعة التكنولوجيات المحسنة عندما يحل العام السابع من عمر المشروع. وسيستفيد نحو 500 9 شخص

مـــن العنصـــر الفرعـــي الخـــاص بالتنمية الزراعية وصون التربة والمياه، أما إقامة مشروعات ريفية صغيرة فستفيد مجموعات المزارعين المحلية، والمعدمين، والعاطلين من النساء والشبان، وغيرهم.

38 - **الفوائـــد** – لا شـــك أن الأنشـــطة التي تعزز قدرات المزارعين والمؤسسات المحلية، وتشجع الخدمات المالية والتســـويقية، وتدعم إنتاج المحاصيل النقدية، سوف تعطي زخما جديدا للأنشطة الزراعية والاقتصادية الأخرى. وهذه الأخـــيرة يعترضـــها ارتفـــاع تكالـــيف المعـــاملات (صعوبة الدخول إلى الأسواق، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا الجديدة والمعلومات). وستأتي الفوائد الاقتصادية والتأثير الاقتصادي من : (i) زيادة وتنويع قاعدة الإنتاج الزراعـــي (زيادة 000 13 طن من الفاكهة؛ و 2.5 مليون طن من الأعلاف، و 300 3 طن من الخضر، و700 طن من محاصـــيل الـــبقول) وزيـــادة مصـــاحبة في الدخل نتيجة الأخذ بتكنولوجيات محسنة، وتطوير الري، وزيادة المساحة المـــزروعة، وتقلـــيل مساحة الأراضي البور، والتحول نحو المحاصيل ذات القيمة المرتفعة (من الحبوب إلى الفاكهة أساســـا)؛ (ii) تقلـــيل تكالـــيف المعـــاملات التجارية، بفضل تيسير الحصول على الخدمات المالية ومعلومات السوق، والدخول إلى الأسواق بعد إصلاح الطرق الريفية؛ (iii) زيادة القدرات الاستثمارية بإبقاء القيمة المضافة عند المستوى المحلي؛ (iv) زيادة فرص التدريب والحصول على التكنولوجيات المناسبة للمجموعات الفقيرة بشكل عام والنساء بشكل خـــاص؛ (v) النهوض بقدرة المنتجين على التفاوض؛ (vi) تحسين ظروف معيشة النساء وزيادة مشاركتهن في التنمية المحلية وفي إدارة المجموعات؛ (vii) الحد من تدهور الموارد الطبيعية.

39 - أُعـــدت نماذج المزارع والأنشطة بحيث تقرر مدى السلامة المالية للاستثمارات المختلفة سواء في الزراعة أو فـــي المشروعات الصغيرة. ودلَّت جميع النماذج على أن الاستثمارات المقترحة ستزيد على الأرجح من دخل المزرعة بما يتراوح بين ثلاث مرات و 23 مرة. وقد أجري تحليل اقتصادي لهذا الغرض غطى فترة 30 عاما، لم يتناول سوى الفوائـــد الـــناجمة عن التنمية الزراعية (مستبعدا تنمية المشروعات الصغيرة، وتخفيض تكاليف المعاملات وغيرها من الفوائـــد التـــي لا يمكن تقديرها كميا، مثل تلك الناجمة عن الطرق الريفية ومياه الشرب والبنى الأساسية الاجتماعية – الاقتصـــادية الأخـــرى). فـــإذا أُخذت كل تكاليف المشروع في الحسبان، فإنه سيدر معدل عائد اقتصادي داخلي بنسبة 13.2% تقريـــبا، أما إذا استبعدنا الاستثمارات والتكاليف المتكررة للعنصر الفرعي الخاص بالطرق الريفية، فإن معدل العـــائد الاقتصادي الداخلي سيصل إلى 14.9%. وتبين من تحليل الحساسية ثبات معدل العائد الاقتصادي الداخلي حول 10%، حتى إذا انخفضت الفوائد بنسبة 20% وزادت التكاليف الكلية في نفس الوقت بنسبة 20 في المائة.

طاء – المخاطر

40 - من أهم المخاطر التي يحتمل أن تواجه المشروع، ما يتعلق بصعوبة تشجيع النهج التشاركي الذي يعطي دورا للمســـتفيدين فـــي عملـــيات صـــناعة القـــرار. وأسباب ذلك عديدة، ولكن أبرزها هو عدم الفهم الكافي لهذا النهج بين المســـتفيدين والموظفين الإداريين. وتقليلا لهذا الخطر، سيشجع المشروع أنشطة تنمية المجتمعات المحلية، بما في ذلك أنشطة المعلومات والاتصالات والتوعية، كما سيوفر التدريب على نهج المشاركة للموظفين العاملين في تنفيذ المشروع. ومن بين المخاطر الأخرى ما يتعلق بعدم استقرار حالة الأمن في منطقة المشروع. وقد تم التخطيط لتنفيذ المشروع في سبعة أعوام لتقليل التأخيرات التي قد يسببها هذا الخطر.

ياء – الأثر البيئي

41 - صنف المشروع المقترح ضمن مشروعات الفئة باء. والمتوقع أن يكون لمبادرات صون التربة والمياه وتنمية المراعي تأثير إيجابي، عن طريق الحد من تآكل التربة، وصون خصوبة التربة لآجال طويلة، وحماية توفير المياه. وستأتي هذه النتائج من زيادة مستوى التزام المزارعين والرعاة بأساليب الإدارة المحسَّنة للموارد الطبيعية التي يروج لها المشروع.

كاف – السمات الابتكارية

42 - يتسم المشروع بالعديد من السمات المبتكرة. فهو يمكِّن المستفيدين المجتمعين على مستوى وحدات اجتماعية – محلية متجانسة من تنفيذ خطط محلية للتنمية بالمشاركة. وسوف يقيم المشروع بنية أساسية مالية في الريف لتعبئة المدخرات وتقديم الائتمان، وسيسهم في تعريف استراتيجية ملائمة لتنمية المناطق الجبلية في الجزائر بشكل عام، وتنمية أحواض تجمع المياه بشكل خاص، مما يمكن التوسع فيه وتكراره في مختلف أنحاء الجزائر.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

43 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

44 - وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

45 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

46 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا تســـع ملاييـــن وسبعمائة ألف (9 700 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 ســـبتمبر/أيلول 2021، وأن يتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضـــع لأيـــة شـــروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)

1 - تضع حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (الحكومة) تحت تصرف وزارة الزراعة (المسؤول الرئيسي عن المشروع)، بالإضافة إلى حصيلة أموال القرض، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، المرافق والخدمات من أجل تنفيذ المشروع طبقا لأحكام اتفاقية القرض. ودون المساس بالطابع العام لما تقدم، تضع الحكومة تحت تصرف المسؤول الرئيسي عن المشروع خلال فترة تنفيذ المشروع أموالا مقابلة من مواردها الخاصة تبلغ قيمتها الإجمالية ما يعادل القيمة المقابلة لمبلغ قدره نحو 000 450 10 دولار أمريكي، طبقا للإجراءات الوطنية المعتادة. وتشمل الأموال المقابلة للحكومة مجمل الحقوق، والرسوم والضرائب والمرتبات وأموال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية، والائتمانات المتحصلة من الصندوق الوطني للائتمان الجماعي. وبهذا الصدد، توفر الحكومة في كل سنة مالية اعتمادات في الميزانية تكون مناظرة لقيمة الأموال المقابلة على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل والميزانية السنوية ذات الصلة بسنة المشروع موضع النظر، وتضع، مقدما، هذه الاعتمادات سنويا تحت تصرف المسؤول الرئيسي عن المشروع طبقا للإجراءات الوطنية العادية.

2 - تعمل الحكومة، طوال فترة تنفيذ المشروع، على كفالة أموال دعم الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والائتمانات المتصلة بها التي يديرها الصندوق الوطني للائتمان الجماعي.

3 - تعمل الحكومة على أن ينفذ المسؤول الرئيسي عن المشروع، من ميزانيته الخاصة، برنامج الطرق الحرجية، الذي حدده كل من المسؤول الرئيسي عن المشروع والصندوق، مع مراعاة أن تكون فترات التنفيذ متساوقة مع فترات تنفيذ الطرق الريفية المضطلع بها في إطار المشروع.

4 - تعمل الحكومة على أن ينفذ المسؤول الرئيسي عن المشروع في إطار برنامجه الوطني أنشطة الحراجة الواقية ومكافحة السيول المقررة في منطقة المشروع في إطار إدارة أحواض تجمع المياه.

5 - تعمل الحكومة على أن يكون البرنامج الوطني في مجال الصحة الحيوانية المقرر لولايتي قنسطنطينة وسكيكدا قد أعطى الأولوية لمنطقة المشروع وأن ينفذ خلال السنوات الأربع الأولى من عمر المشروع.

6 - تتخذ الحكومة، في إطار المشروع، وبغية الحفاظ على الممارسات السليمة بيئيا المقررة في القسم 7.15 (حماية البيئة) كما تتطلبها الشروط العامة، الإجراءات الضرورية في مجال استخدام مبيدات الآفات، ولتحقيق هذه الغاية، تكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في إطار المشروع على أية مبيدات محظورة بموجب مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعمل به من وقت إلى آخر، أو تلك المدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها والمبادئ

التوجيهـــية للتصنيف 1996-1997" الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من وقت إلى آخر.

7 - تضمن الإدارة العامة للغابات التابعة للمسؤول الرئيسي عن المشروع المراقبة والتقييم على مستوى المشروع، عن طريق مدير المشروع وأخصائي إدارة المعلومات المسؤول عن المراقبة والتقييم في وحدة إدارة المشروع. وينبغي للمسؤول عن المراقبة والتقييم في وحدة إدارة المشروع كفالة جمع البيانات المتوافرة لدى المتخصصين في وحدة إدارة المشـــروع. وسيوكل تحديد مؤشرات كفاءة الأداء وتأثير نظام المراقبة والتقييم، بما في ذلك الدراسات والتحقيقات إلى مكاتـــب الدراســـات المتخصصـــة التـــي يجري اختيارها على أساس العطاءات المقدمة والتي توافق عليها المؤسسة المـــتعاونة. وسيكلف مسؤول المراقبة والتقييم في وحدة الدارة المشروع، وبالتنسيق مع مكتب الدراسات المعين، بعمل تقاريـــر المـــتابعة والتقيـــيم للمشروع. كما يحدد، بمساندة من مكتب الدراسات، ووفقا للإطار المنطقي للبرنامج، نظام المراقـــبة والتقيـــيم الذي يشمل مؤشرات أداء المشروع، ومؤشرات النتائج المادية والمالية، ومؤشرات التأثير، وفترات أنشـــطة المتابعة، وأسلوب جمع المعلومات والبيانات، وأساليب وأوجه دعم نشرها واستخدامها. وسيقيد عدد المؤشرات الرئيســـية للمراقـــبة والتقييم ويحدد تبعا لمعايير الاستخدام، وتكاليف عملية جمع ومعالجة المعلومات وسلامة البيانات. وســـيولى اهتمام خاص لإجراءات تنظيم ممارسات المراقبة والتقييم القائمة على المشاركة. ولدى اكتمال نظام المراقبة والتقييم، فإنه يصبح جزءا لا يتجزأ من كراسة المهام الملحقة بعقد أداء الخدمات الذي يربط المشروع بمكتب الدراسات المعين.

8 - تضـــمن الحكومـــة التأميـــن على موظفي المشروع ضد أخطار المرض والحوادث طبقا للممارسات العادية المعمول بها في الخدمة العامة.

9 - تلتزم الحكومة، إذا ما تساوت الكفاءات، بتفضيل المرشحات من النساء للوظائف المنشأة في إطار المشروع.

10 - والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لصرف أموال القرض:

(أ) فتح حساب خاص لدى مصرف الجزائر؛

(ب) توقـــيع اتفـــاق – إطار بين المسؤول الرئيسي عن المشروع والصندوق الوطني للائتمان الجماعي لإنشـــاء ثلاثـــة اتحادات محلية للادخار والإقراض في منطقة المشروع يكون الصندوق والمؤسسة المتعاونة قد وافقا عليه مسبقا.

11 - والشروط التالية تعتبر شروطا إضافية لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكـــون الحكومـــة قـــد وضعت تحت تصرف وحدة إدارة المشروع والاتحادات المحلية للادخار والإقـــراض، ووحـــدات مواصـــلة تقديم الدعم والمشورة للمشروعات الفردية الصغيرة للمشروع، ووحدات الأنشطة من أجل التنمية التشاركية للمشروع مكاتب لها؛

(ب) أن يكون مدير وحدة إدارة المشروع والموظفون الثمانية فيها الذين تم اختيارهم عن طريق الإعلان قد تم تعيينهم طبقا لأحكام اتفاقية القرض؛

ملحق

(جـ) أن يكـون الصـندوق قـد استلم تعهدا كتابيا من الصندوق الوطني للائتمان الجماعي بإنشاء ثلاثة اتحادات محلية للادخار والإقراض؛

(د) أن تكـون اتفاقـية القـرض قد وقعت حسب الأصول، وأن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق المرسوم الرئاسي بقبول تنفيذه؛

(هـ) أن يكون الأمين العام للحكومة قد سلم الصندوق رأيا قانونيا مساندا على نحو مقبول من حيث الشكل والمضمون، يكون صادرا عن الحكومة.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Land area (km^2 thousand) 1997 1/	2 382	**GNI per capita (USD) 1999 4/**	1 550
Total population (million) 1999 4/	30.0	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	-1.0
Population density (people per km^2) 1998 1/	13	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	21.1
Local currency	Algerian Dinar (DZD)	**Exchange rate: USD 1 =**	DZD 80

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-98 1/	2.6	GDP (USD million) 1999 4/	47 872
Crude birth rate (per thousand people) 1998 1/	26	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people) 1998 1/	6	1980-90	2.7
Infant mortality rate (per thousand live births) 1998 1/	35	1990-98	1.2
Life expectancy at birth (years) 1998 1/	71		
		Sectoral distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	3.7	% agriculture	12
Poor as % of total rural population 1/	30	% industry	47
Total labour force (million) 1998 1/	9.9	% manufacturing	11
Female labour force as % of total, 1998 1/	26	% services	41
		Consumption, 1998 1/	
Education		General government consumption (as % of GDP)	18
Primary school gross enrolment (% of relevant age group) 1997 1/	108 a/	Private consumption (as % of GDP)	55
Adult literacy rate (% age 15 and above) 1998 3/	65	Gross domestic savings (as % of GDP)	27
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 853	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5) 1992-98 1/	18	Merchandise exports, 1998 1/	n.a.
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5) 1992-98 1/	13	Merchandise imports, 1998 1/	n.a.
		Balance of merchandise trade	n.a.
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP) 1990-98 1/	4.6	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people) 1990-98 1/	0.80	before official transfers, 1998 1/	n.a.
Percentage population without access to safe water 1990-98 3/	10	after official transfers, 1998 1/	n.a.
Percentage population without access to health services 1981-93 3/	n.a.	Foreign direct investment, 1998 1/	5
Percentage population without access to sanitation 1990-98 3/	9		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP) 1997 1/	2.9 a/
Food imports as percentage of total merchandise imports 1998 1/	n.a.	Total expenditure (% of GDP) 1997 1/	29.2 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1995-97 1/	80	Total external debt (USD million) 1998 1/	30 665
Food production index (1989-91=100) 1996-98 1/	129.4	Present value of debt (as % of GNP) 1998 1/	66
		Total debt service (% of exports of goods and services) 1998 1/	42.0
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	3.2	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	n.a.
Forest area (km^2 thousand) 1995 1/	19	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	n.a.
Forest area as % of total land area, 1995 1/	0.8		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	6.9		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD LOANS

Loan No	PROJECT TITLE	Initiating Institutions	Cooperating Institutions	Terms Of Loans 1/	Approval Date	Effectiveness Date	Actual Closing Date	Loan Amount SDR million	Disbursements as at 31.8.2001	
									SDR million	%
	ONGOING PROJECTS									
276 AL	Artisanal Fisheries Pilot Development Project	IFAD	UNDP/OPS	o	12.12.90	01.08.92	30.6.01	6.3	5.7	90%
	Sub-Total									
	CLOSED LOANS									
226 AL	Pilot Project in Algeria and Tunisia for the Integrated Rural Development of the Mellegue Watershed	IFAD	AFESD	o	15.09.88	09.09.89	16.06.00	10.9	5.7	52%
197-AL	Cereal and Livestock Smallholder Development Project in the *wilay* of Tjaret	IFAD	AFESD	o	03.12.86	24.09.87	22.04.99	8.4	4.4	52%
	Sub-Total									
	Total									

1/ o: ordinary

CADRE LOGIQUE

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Sources d'information	Hypothèses (H) – risques (R)
1. OBJECTIF GLOBAL			
1.1. Contribuer à l'allégement de la pauvreté rurale ainsi qu'à la restauration et à la gestion durable des ressources naturelles.	- Le revenu moyen des ménages a augmenté - La sécurité alimentaire des populations s'est améliorée - La tendance de dégradation des ressources naturelles est inversée	- Statistiques agricoles de la wilaya - Études et enquêtes anthropométriques - Études d'impact socio-économiques - Revue à mi-parcours du projet - Rapports d'achèvement et d'évaluation finale du Projet	- ((R) Absence ou insuffisance de textes réglementaires concernant la propriété foncière. - (R) Divergences entre les responsables administratifs locaux et les populations rurales
2. OBJECTIFS SPECIFIQUE			
2.1. Renforcer les capacités locales de planification à la base de gestion du développement rural, de conception et mise en œuvre de microprojets.	- Des PDM sont élaborés par 60% des mechtas ciblées et approuvées par le projet - Les capacités d'organization et de gestion des populations rurales sont renforcées - 40% des populations sont en mesure de préparer leur programme de développement des exploitations (PDE)	- Études et enquêtes de suivi et évaluation - Études d'impact socio-économiques - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du projet	- (H) Bon niveau d'adhésion des bénéficiaires aux objectifs et aux actions du projet - (R) Influence excessive des agents techniques dans l'élaboration des PDM et des PDE au détriment de l'expression des populations
2.2. Diversifier les sources de revenu et faciliter l'accès aux services financiers de proximité.	- Des microentreprises génèrent des revenus pour le groupe cible ; - L'arboriculture et l'élevage contribuent significativement aux revenus des agriculteurs; - Les femmes et les jeunes accèdent aux services financiers	- Statistiques agricoles de la wilaya - Études et enquêtes de suivi et évaluation - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du Projet	- (H) Bon niveau d'information et de sensibilization sur les potentialités du Projet - (H) Mise à disposition des populations de technologies acceptables et adaptables à leurs besoins

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Sources d'information	Hypothèses (H) – risques (R)
3. RESULTATS OU PRODUITS			
3.1. Un processus de programmation participative est mis en place et est progressivement pris en charge par les acteurs locaux.	- Nombre de programme de développement des exploitations (PDE) préparés par les populations - Nombre de microprojets (MP) présentés au financement - Nombre total de MP financés	- Études et enquêtes de suivi et évaluation - Études d'impact socio-économiques - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du Projet	- (R) Influence excessive des agents techniques dans l'élaboration des PDE au détriment de l'expression des populations
3.2. La participation des femmes et des jeunes au développement local et à la gestion des investissements est accrue.	- Nombre de MP financés pour les femmes et les jeunes - Nombre d'associations d'intérêt économique fonctionnelles créées par les femmes et les jeunes	- Études et enquêtes de suivi et évaluation - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du Projet	- (H) Correspondance des MP financés avec les besoins réels des femmes et des jeunes - (R) Qualité de l'appui et du conseil n est pas au niveau
3.3. Des systèmes de production agricoles durables et protecteurs de l'environnement sont adoptés.	- Les actions de reconversion ont touché 50% des terres agricoles - 40% des exploitations ciblées par le projet ont amélioré leurs systèmes de production en sec ou en irrigué ;	- Énquêtes de suivi et évaluation - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du Projet	- (R) Adoption limitée par les agriculteurs des systèmes de production conservateurs des ressources
3.4. Un système de financement de proximité est mis en place à titre pilote. et pris en charge par la population.	- Trois Caisses mutuelles de proximité mises en place et fonctionnelles - Nombre total de demandes de microcrédits - Nombre demandé/accordé de microcrédits pour les femmes et les jeunes - Taux de remboursement des microcrédits par catégories de demandeurs	- Études et enquêtes de suivi et évaluation - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du Projet	- (H) Bonne appropriation par le groupe cible du système de microfinance mis en place par le Projet - (R) Faible taux de remboursement des prêts
3.5. L'accès aux zones de production et aux marchés est facilité et le niveau des infrastructures sociales amélioré	- Nombre de mechtas désenclavées - Nombre de km de pistes rurales ouvertes/réhabilités - Nombre de points d'eau potable créés/réhabilités	- Études et enquêtes de suivi et évaluation - Revue à mi-parcours du projet - Rapport d'achèvement du Projet	- (R) Lenteur du processus de désenclavement - (R) Entretien des points d'eau faiblement assuré par la population.

COÛTS ET FINANCEMENT

Catégories de décaissement par source de financement
(USD ’000)

	FIDA		Bénéfic.		Gouvernement		Total			Local (Excl)	Droits de Douanes et Taxes
	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Devises	Taxes)	
A. Coûts d’investissement											
Etudes	235.7	85.1	-	-	41.2	14.9	277.0	1.2	21.2	214.5	41.2
Genie Civil	8 631.9	57.8	331.9	2.2	5 976.9	40	14 940.7	62.1	1 896.7	10 622.9	2 421.1
Moyens de transport	368.2	71.1	-	-	149.3	28.9	517.5	2.2	352.9	15.3	149.3
Equipement	492.9	35.5	49.5	3.6	845.1	60.9	1 387.5	5.8	627.5	508.5	251.4
Assistance technique	821.5	97.7	-	-	19.3	2.3	840.8	3.5	714.3	107.1	19.3
Formation	626.0	88.3	-	-	83.2	11.7	709.1	2.9	67.4	558.6	83.2
Fonds	391.4	78.8	-	-	105.1	21.2	496.5	2.1	320.9	70.4	105.1
Sous-total	11 567.5	60.3	381.3	2.0	7 220.2	37.7	19 169.1	79.6	4 000.9	12 097.4	3 070.7
B. Coûts de fonctionnement											
Personnel	32.7	2.7	-	-	1 198.2	97.3	1 223.3	5.1	-	1 022.8	208.1
Couts de fonctionnement	233.9	83.5	-	-	46.2	16.5	280.1	1.2	56.0	177.9	46.2
Entretien des investissements	668.2	19.7	768.2	22.6	1 960.3	57.7	3 396.6	14.1	331.1	3 065.5	-
Sous-total	934.7	19.0	768.2	15.7	3 204.7	65.3	4 900.0	20.4	387.1	4 266.2	254.3
	12 502.3	51.9	1 149.5	4.8	10 424.9	43.3	24 069.1	100.0	4 388.0	16 363.6	3 325.0

Table 2: Catégories de dépenses par composantes – Coûts de base
(USD million)

	Renforcement des capacités locales	Appui aux programmes de développement locaux				Appui aux microentreprises et à la commercialization		Appui aux systèmes financiers ruraux	Coordination et gestion du Projet	Total
		Développement Agricole	Conservation des eaux et des sols	Mobilisation hydraulique	Désenclavement	Micro-entreprises	Commercialization			
I. Investment Costs										
A. Etudes	-	-	0.0	0.0	-	-	-	0.1	0.2	0.3
B. Génie Civil										
Aménagements hydroagricoles	-	-	-	1.8	-	-	-	-	-	1.8
Aménagements agricoles	-	8.2	-	-	-	-	-	-	-	8.2
Aménagements fonciers	-	-	1.2	-	-	-	-	-	-	1.2
Pistes	-	-	-	-	3.6	-	-	-	-	3.6
Construction/Aménagement de locaux	-	0.1	-	-	-	-	-	-	0.0	0.1
Subtotal	-	8.3	1.2	1.8	3.6	-	-	-	0.0	14.9
C. Moyens de transport										
Véhicules	0.1	-	-	0.0	-	-	-	-	0.4	0.5
D. Equipement										
Equipement agricole	-	1.2	-	-	-	-	-	-	-	1.2
Equipement informatique	0.0	-	-	-	-	-	-	0.0	0.0	0.0
Matériel et mobilier de bureau	0.1	-	-	0.0	-	-	-	-	0.0	0.1
Matériel de démonstration	-	0.1	-	-	-	-	-	-	-	0.1
Subtotal	0.1	1.3	-	0.0	-	-	-	0.0	0.0	1.4
E. Assistance technique										
AT nationale	0.1	0.0	-	-	-	-	-	0.0	-	0.1
AT internationale	-	0.2	-	-	-	-	-	0.3	0.3	0.7
Subtotal	0.1	0.2	-	-	-	-	-	0.3	0.3	0.8
F. Formation	0.3	0.3	-	-	-	-	-	0.1	0.0	0.7
G. Fonds										
Capitalization des CMP	-	-	-	-	-	-	-	0.4	-	0.4
Appui à l'investissement local	0.1	-	-	-	-	-	-	-	-	0.1
Subtotal	0.1	-	-	-	-	-	-	0.4	-	0.5
	0.6	10.0	1.2	1.9	3.6	-	-	0.9	1.0	19.2
A. Personnel										
Salaires	-	-	-	-	-	-	-	-	0.7	0.7
Indemnités (perdiem)	0.1	-	-	-	-	-	-	0.4	0.0	0.6
Subtotal	0.1	-	-	-	-	-	-	0.4	0.7	1.2
B. Coûts de fonctionnement										
Fonctionnement véhicules	0.0	-	-	0.0	-	-	-	0.0	0.1	0.1
Fonctionnement équipements	0.1	-	-	-	-	-	-	0.0	0.1	0.2
Subtotal	0.1	-	-	0.0	-	-	-	0.0	0.1	0.3
C. Entretien des investissements	-	3.0	-	0.1	0.3	-	-	-	-	3.4
	0.2	3.0	-	0.1	0.3	-	-	0.4	0.8	4.9
	0.8	13.0	1.2	2.0	4.0	-	-	1.3	1.8	24.1
Taxes	0.1	1.5	0.2	0.3	0.6	-	-	0.2	0.3	3.3
Foreign Exchange	0.1	1.5	0.1	0.4	1.1	-	-	0.6	0.7	4.4

ORGANIGRAMME DU PROJET

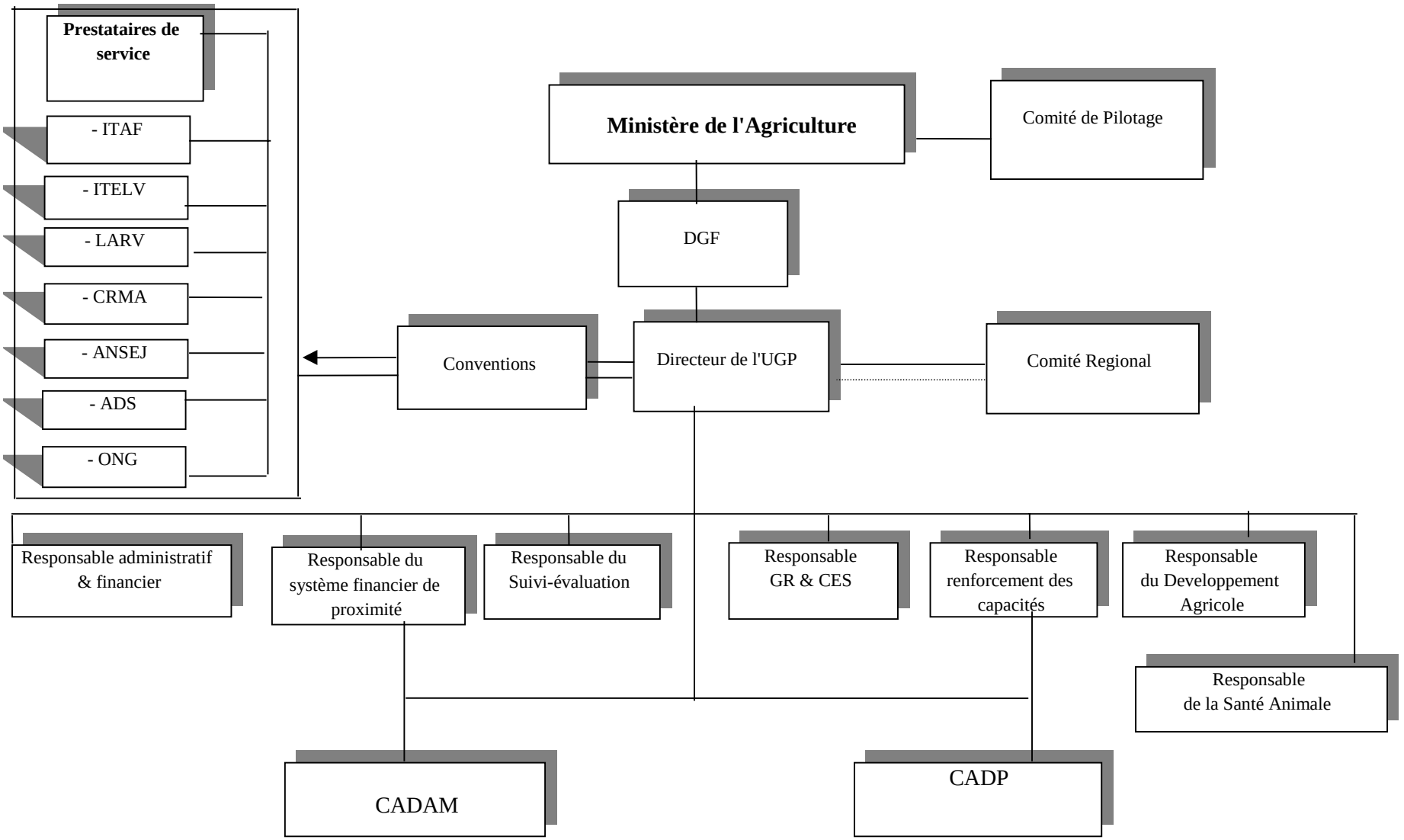

LARV: Laboratoire régional vétérinaire

ORGANISATION ET GESTION

1. Le projet sera placé sous la tutelle administrative du Ministère de l'Agriculture (MA) représenté par la Direction Générale des Forêts compte tenu de sa mission d'exécution des programmes de mise en valeur des bassins versants et de préservation des terres contre l'érosion. Le mode d'organisation et de gestion devra répondre aux principes i) d'utilisation rationnelle des ressources humaines dont le projet dispose et ii) de maîtrise de l'exécution des activités et de la gestion du projet. Par conséquent, le Projet limitera ses fonctions à celles relatives à la programmation, l'organisation, la gestion et le suivi-évaluation et en sous-traitant les activités d'exécution aux administrations concernées et par le recours à des appels d'offre selon la réglementation en vigueur.

A. Coordination et gestion

Coordination nationale et régionale

2. Le Comité national de pilotage (CNP) sera chargé de la supervision générale du projet pour lequel il exercera des fonctions d'orientation. Il constituera aussi un cadre de dialogue et de concertation entre le MA et les principaux acteurs impliqués dans la mise en œuvre du projet. Il sera présidé par le Ministre de l'agriculture, représenté par le Secrétaire Général, et sera constitué des directeurs des différents départements intéressés des Ministères concernés par le Projet (Agriculture, Finances, Intérieur, Travaux publics et Ressources en eau) ainsi que des institutions impliquées (Banque algérienne de développement (BAD), Caisse nationale de mutualité agricole (CNMA), Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ) et Agence de développement social (ADS)). Le CNP se réunit au moins une fois par an, pour l'anlyse et l'approbation du bilan d'activité annuel du projet ainsi que l'examen du Programme de travail et budget annuel (PTBA).

3. Au niveau de la zone du projet, une Commission régionale (CR) sera constituée. Elle sera présidée à tour de rôle par le Wali ou son représentant de Skikda et de Constantine et comprend les représentants des Walis de Skikda et de Constantine (Direction des services agricoles (DSA), Conservation des forêts (CF) et DHW), des Daïra, des Assemblées populaires communales (APC), des Caisses régionales de mutualité agricole (CRMA) et des Chambres d'agriculture. La CR sera chargée de la coordination du projet au niveau régional et donnera par conséquent un avis sur les PTBA, les rapports d'activité et sur la gestion des différentes conventions et contrats qui lient le projet aux différents prestataires de service. Elle émettra des recommandations au CNP. Les réunions de cette Commission auront lieu deux fois par an, soit alternativement à Skikda et à Constantine, soit au Siège du Projet.

Unité de gestion du projet (UGP)

4. L'UGP sera basée à Constantine compte tenu des avantages offerts i) par la présence des différents prestataires de service potentiels (bureaux d'étude, stations de recherche développement..) et ii) par les facilités de recrutement de personnel qualifié. L'UGP jouira de l'autonomie de gestion administrative et financière lui permettant, dans la limite des PTBA approuvés, de signer des contrats avec les opérateurs sélectionnés pour l'exécution des activités et des conventions avec les institutions et organismes intervenant dans des activités du projet. L'UGP répondra hiérarchiquement au Directeur général des forêts et fonctionnellement au CNP.

5. Une cellule au sein de la DGF et composée du personnel de la DGF suivant : le sous-directeur chargé des aménagements des bassins versants, le financier de la Direction de la Planification et un représentant des services administratifs, assurera la liaison entre l'UGP et la DGF.

6. L'UGP sera animée par un Directeur assisté par 6 experts-matière, un informaticien responsable du Suivi et Évaluation et un responsable administratif et financier. Les 6 experts matière sont respectivement: a) un agronome/sylvo-pastoraliste, b) un vétérinaire, c) un spécialiste en conservation des eaux et des sols (CES) et génie rural (GR), d) un spécialiste en microentreprise, e) un spécialiste en microfinance et f) un sociologue rural. Tous les cadres rendront compte de leurs activités au Directeur de l'UGP au moyen de rapports mensuels. L'UGP mobilisera également a) un aide-comptable, b) deux techniciens supérieurs spécialisés en arboriculture et en élevage, c) 6 animateurs (3 hommes et 3 femmes) et 5 personnels de soutien.

7. L'UGP implantera dans la zone du projet, 3 Centres d'Aide, de développement et d'assistance aux micro-entreprises (CADAM) qui joueront le rôle de guichet unique pour les micro-entrepreneurs en assurant le soutien à la constitution des dossiers de création de la microentreprise, et le suivi et l'accompagnement des entrepreneurs. Ils seront créés au niveau des Caisses Mutuelles de Proximité (CMP). Par ailleurs, il sera créé au sein de la zone du projet trois Centres d'animation pour le développement participatif (CADP) situés respectivement dans les communes de Zighout Youcef et de Ouled Habeba et dans la zone de Zardezas/Essebt. Ces centres sont composés d'un bureau pour la coordination des activités des animateurs (trices) et des formateurs (trices) et d'une salle de classe équipée pour 20 élèves. Ces centres seront chargés i) de l'organisation , du suivi et de l'évaluation des actions d'animation, de formation et d'appui technique, et ii) de l'alphabétisation fonctionnelle des bénéficiaires. Sur le terrain, l'UGP bénéficiera du soutien de personnel détaché de l'ANSEJ et de l'ADS pour l'appui à la promotion et à la constitution de micro-entreprises. En outre, la CNMA appuiera le responsable de la microfinance au sein de l'UGP, par une formation adéquate et un suivi rapproché des opérations.

B. Mise en œuvre du Projet

8. **Partenariats scientifiques.** Un nombre relativement important d'activités de recherche-développement seront engagées ou poursuivies avec l'appui du projet. La relation entre le projet et les Instituts techniques spécialisés de recherche au développement sera formalisée par une relation de partenariat scientifique matérialisée par: i) une convention-cadre de partenariat scientifique définissant les objectifs généraux de la coopération, les modalités de définition, de programmation, d'exécution, de suivi, d'évaluation applicables à chaque objectif de recherche, et ii) des conventions programmes annuelles par activité de recherche développement, précisant l'objectif et les résultats attendus, les moyens et le budget affectés par le projet, les modalités de programmation, d'exécution, de suivi, d'évaluation applicables à chaque activité de recherche et le calendrier indicatif d'exécution. Dans ce cadre trois Instituts sont particulièrement concernés : l'ITELV, l'ITAF et l'INPV.

9. **Partenariat en appui conseil**. De la même façon que pour la recherche développement, des conventions cadres ainsi que des conventions programmes annuelles définiront le contenu, la programmation, le suivi et l'évaluation des activités de soutien technique que réaliseront les Instituts techniques aux bénéficiaires du projet.

10. **Composante : Renforcement des capacités locales.** L'approche participative sera mise en œuvre par 3 animateurs, 3 animatrices et 6 spécialistes matières recrutés par l'UGP. Les animateurs (trices) mèneront leurs activités à partir i) des 3 Centres d'animation pour le développement participatif (CADP) situés à proximité des populations, gérés par le sociologue rural, responsable du renforcement des capacités et disposeront des moyens de transport et de travail (outils informatiques…) nécessaires. Afin de mener l'animation du programme de promotion de la microentreprise, trois animateurs (trices) seront détachés aux trois Cellules d'appui, de développement et d'accompagnement des microentreprises (CADAM), gérées par le Responsable/spécialiste en microentreprises et dotées des moyens matériels nécessaires.

11. Il est prévu un programme d'alphabétisation fonctionnelle destiné en priorité aux femmes qui bénéficient des actions du projet et aux membres et responsables d'associations ou de groupements à caractère économique. Ce programme sera réalisé dans un cadre contractuel, par une organisation non gouvernementale (ONG) spécialisée avec la participation des animatrices qui mèneront des actions de sensibilisation et d'animation auprès des femmes.

La mise en œuvre des programmes de développement

12. **Développement agricole.** Les actions de transformation des systèmes de production seront précédées par des activités de sensibilisation et d'animation menées par les animateurs (trices) du projet appuyés par les spécialistes matières. Elles aboutiront à i) l'identification des populations cibles qui adhèrent au projet ii) une élaboration participative de plans de développement des mechtas et des exploitations et iii) une définition participative des actions prioritaires. Avec la participation des bénéficiaires, un programme de réalisation de travaux d'aménagement, d'appui technique et de recherche développement est élaboré pour son exécution dès la deuxième année du projet. Sur cette base, des conventions et programmes annuelles seront signées entre le projet et les Instituts techniques d'arboriculture fruitière (ITAF), l'Institut technique d'élevage (ITELV) et l'Institut national de la protection des végétaux (INPV). Le programme de recherche développement doit refléter les préoccupations des agriculteurs et s'inscrit dans la stratégie et les objectifs du projet. Le contrôle et la réception des travaux d'aménagement sylvo-pastoraux réalisés à l'entreprise seront sous-traités aux Conservations des forêts des deux Wilayas.

13. **Petite et moyenne irrigation.** Les futurs bénéficiaires des sous-projets de fonçage de puits, de bassin d'accumulation, d'équipement de pompage et de réseau d'irrigation, seront aidés par les animateurs du projet et l'ingénieur GR de l'UGP pour i) obtenir l'accord préalable de la subdivision de l'hydraulique sur la base de la note technique préparée en concertation avec la subdivision de l'hydraulique, ii) formuler les sous-projets d'investissement et les présenter à la subdivision des services agricoles pour bénéficier du soutien du Fonds National de régulation du développement agricole (FNRDA), iii) suivre et contrôler la réalisation des études d'avant-projet détaillées des bassins d'accumulation et iv) rédiger les cahiers spéciaux des charges. Le contrôle de la réalisation des travaux ainsi que leur réception, se feront par les agents de la DSA et des subdivisions de l'hydraulique appuyés par l'ingénieur GR du Projet. Les bénéficiaires resteront impliqués dans la réalisation des sous-projets depuis l'identification jusqu'à l'exécution des travaux et ensuite pour la gestion et l'entretien.

14. **Eau potable.** Les femmes seront les premières intéressées à participer aux débats avec les animateurs et animatrices du projet, et pour donner leur avis sur le type de ressource, l'équipement et la localisation du point d'eau. L'ingénieur GR de l'UGP en concertation avec la subdivision de l'Hydraulique préparera un dossier d'étude comprenant i) la note technique, ii) le plan de l'ouvrage à réaliser et iii) les clauses administratives et techniques du cahier spécial des charges pour les travaux exécutés à l'entreprise. Une entreprise de travaux publics sera désignée après appel d'offre national pour exécuter les travaux. La gestion journalière et l'entretien courant du point d'eau collectif seront pris en charge par les bénéficiaires, sous forme d'une association d'usagers d'eau (AUE).

15. **Pistes rurales.** Le choix des pistes rurales à ouvrir ou à aménager sera fait progressivement en cours de projet dans un processus participatif entre le Projet et les bénéficiaires. Ce choix tiendra compte des critères de degré d'enclavement, du nombre de populations concernées, des avantages économiques pour la zone et de l'engagement formel des bénéficiaires pour s'organiser afin d'assurer l'entretien courant de la piste. Quand un premier lot de pistes rurales sera programmé, un bureau d'études sera désigné après appel d'offres établi sur base de termes de référence précis pour effectuer les études d'exécution. La passation des marchés, le contrôle et la réception des travaux seraient sous-traités aux Conservations des forêts des deux Wilayas. Le responsable CES/ingénieur G.R. suivra de près le processus et sera responsable des cette sous-composante. Le contrôle des travaux sera confié à

un bureau spécialisé. Après la réception définitive des travaux, les bénéficiaires devront s'organiser avec l'appui du projet pour effectuer au moins annuellement l'entretien courant sous forme de travaux de cantonnage.

16. **Conservation des eaux et des sols**. Les actions de CES au niveau mechta seront identifiées durant la phase de programmation participative et d'élaboration des plans de développment des mechtas (PDM) qui seront opérationnels une fois adoptés par les représentants des bénéficiaires et les autorités communales. Les PDM sont traduits en contrat-programme (CP) annuel, l'exécution et la réception des travaux se fera conjointement avec les représentants des bénéficiaires, le responsable GR/CES du Projet et les agents des Conservations des forêts. Compte tenu de la taille des chantiers, de la nature juridique des terres et du niveau technologique exigé,différentes formules d'intervention sont recommandées pour les différentes activités retenues: l'intervention individuelle pour les actions d'épierrage, de réhabilitation des banquettes, de plantation arboricole et d'opuntia réalisés sur les exploitations individuelles ; l'organisation collective pour les travaux de régénération de parcours, d'aménagements sylvo-pastoraux et de traitement de ravines et les marchés de travaux pour les reboisements de protection et la correction torrentielle.

17. **Systèmes financiers décentralisés et promotion de la microentreprise.** Dès la première année, le projet,développera des actions de sensibilisation et de mobilisation des communautés de la zone du projet au concept des CMP. Dès que la première CMP est créée à Ouled Habeba, les sociétaires et membres élus des organes de gestion et de contrôle des CMP recevront une formation adaptée, dispensée par l'Expert en Services financiers décentralisés (SFD) (expert international, recruté pour 6 mois par l'UGP), les cadres de la CRMA et le responsable SFD de l'UGP . Le projet appuiera chaque CMP par un apport de USD 100,000 en quasi-capital proportionnel à l'apport effectif des sociétaires sous forme de capital et d'épargne bloquée à plus de 6 mois afin d'augmenter les ressources financières dévolues au financement des demandes émanant des sociétaires et tiers usagers. Les Cellules d'Appui, de Développement et d'Accompagnement des Micro-entreprises, (CADAM) implantées par le projet au niveau de chaque CMP répondent au critère de proximité nécessaire pour assurer la promotion de la micro-entreprise et de la micro-finance et pour assurer l'appui conseil, le suivi et l'accompagnement des entrepreneurs.

C. Suivi-évaluation

18. Le suivi-évaluation au niveau du projet sera assuré par le Directeur du projet et l'informaticien/statisticien, responsable du suivi-évaluation.qui devrait assurer la collecte des données auprès des responsables de l'UGP chacun dans son domaine. L'ensemble du suivi-évaluation des indicateurs de performance et d'impact, y compris les études et enquêtes sera sous-traité à des bureaux d'études spécialisés, sélectionnés sur la base d'appels d'offre. Le responsable du S&E au sein du projet sera chargé en relation avec le bureau d'études retenu, de la rédaction des rapports de suivi et d'évaluation du Projet. Avec l'appui d'un consultant international et conformément au cadre logique du programme, il définira le système de S&E, comprenant les indicateurs de performance du projet. Les résultats du S&E seront largement diffusés, sous une forme adaptée, aux bénéficiaires et aux partenaires et prestataires de service, afin de faciliter la coordination du projet, de mieux impliquer les bénéficiaires, et d'améliorer leurs performances et par conséquent la mise en œuvre du projet. En fait, les rapports du S&E constitueront l'élément majeur pour juger de la bonne exécution des contrats par les partenaires et le personnel du projet et justifier leur renouvellement.

ANALYSE ECONOMIQUE ET FINANCIERE

Analyse financière

1. Quatre modèles de ferme ont été retenus. Le modèle de ferme "A" constitue de loin le modèle dominant, il représente les petites exploitations des hauts piedmonts, de taille moyenne de 7,4 ha ils constituent l'essentiel des fermes de la zone du projet (près de 80% du total) ; ii) le modèle de ferme "A' " est identique au modèle "A" avec une petite sole irriguée de 0,5 ha en moyenne avec un nombre estimé à 156 ; iii) le modèle de ferme "B" représente les petites exploitations irriguées. Elles sont situées en général sur des terrasses d'oueds proches du fond de la vallée ou au niveau d'enclaves montagneuses pourvues en eau. L'exploitation a une dimension moyenne d'environ 3,5 ha, et tire le principal de son revenu à partir d'une sole irriguée de quelques ares (maraîchage et fruitiers associés), utilisant de l'eau de source ou de puits ; iv) le modèle de ferme "C" représente les moyennes à grandes exploitations agro-pastorales, de taille moyenne estimée à 44 ha et faisant vivre plusieurs familles d'indivisaires. Ces exploitations sont surtout fréquentes à des niveaux d'altitude élevés, sur des piémonts ou des plateaux calcaires en altitude, mais les terres y sont généralement de faible fertilité, caillouteuses et gagnées péniblement sur la forêt par défrichement.

2. Le tableau 6 ci-dessous montre que les marges d'exploitation escomptées en situation après projet augmentent de façon significative pour tous les modèles.

Tableau 6: Modèles de ferme: marges d'exploitation après financement
(chiffres arrondis)

Modèle de ferme	Surface cultivée (ha)		Marge sans Projet	Marge avec projet à 7 ans	Marge avec projet à 30 ans	Coefficient multiplicateur
	Totale	irrigué	(mille DA)	(mille DA)	(mille DA)	
A	7,4	0	60	645	1380	23
A'	7,4	0,5	138	482	1580	11,5
B	3,7	1,5	219	404	708	3,2
C	47,3	0	301	1121	3728	12,3

Taux de rentabilité économique

3. L'analyse économique a été conduite sur une période de trente ans au cours de laquelle un taux de change constant de 80 DA par USD a été adopté. La valorisation des augmentations de la production a été faite sur la base de prix économiques.

Tableau 7 : Taux de rentabilité économique (en%)

Hypothèses testées	Bénéfices				
Coûts	**Totaux**	**- 10%**	**- 20%**	**Retardé d'1 an**	**Retardé de 2 ans**
Totaux	13,2	12,3	11,2	12,2	11,3
+ 10%	12,3	11,4	10,4	11,4	10,6
+ 20%	11,6	10,7	09,7	10,7	09,9

4. Le taux interne de rentabilité économique (TRE) serait de 13,2% en considérant l'ensemble des coûts du projet. Si l'on exclue des coûts totaux du projet les coûts d'investissement et les coûts

récurrents des pistes, le TRE serait de 14,9%. Ce taux reste très satisfaisant malgré la sous-estimation des bénéfices du projet, car pour certaines composantes aucune estimation de bénéfice n'a pu être faite. Il s'agit principalement des infrastructures socio-économiques, de la CES et de l'appui au système financier décentralisé et aux microentreprises. De même, d'autres bénéfices non tangibles n'ont pas été évalués ; il s'agit de l'amélioration des conditions de vie et d'hygiène par l'équipement des points d'eau, des puits, et des sources, la réduction de la corvée d'eau pour des catégories plus vulnérables (femmes, jeunes filles), les actions d'alphabétisation . L'accroissement de la production agricole aurait un effet bénéfique sur l'amélioration du bilan nutritionnel, notamment des populations pauvres.

5. Les analyses de sensibilité montrent que le TRE n'est pas très sensible aux variations de coûts et de bénéfices. C'est ainsi que si les coûts sont majorés de 20% ou si les bénéfices baissent de ce même pourcentage, le taux reste supérieur à 11%. Une augmentation des coûts de 10% jumelée à une réduction de même grandeur des bénéfices donne également un taux supérieur à 11%. Il faut une réduction des bénéfices de 20% et une augmentation simultanée des coûts identique pour faire baisser le taux en dessous de 10% soit à 9,7%. La sensibilité du TRE aux retards d'exécution du projet montre que celui-ci n'est pas sensible à un retard des bénéfices d'une année et reste acceptable à un retard de 2 années puisqu'il reste supérieur à 11 %.